تقديم

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، القاضية بدعوة مختلف الفرقاء الاجتماعيين إلى استحضار المصلحة العليا والتحلي بروح المسؤولية والتوافق من أجل الإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي، كآلية أساسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وترسيخ مبادئ العدالة والإنصاف والحكامة الجيدة؛

وسيرا على النهج القاضي بإرساء احترام الحقوق والحريات، تجسيدا للالتزامات الدولية التي انخرطت فيها بلادنا، والتي تهدف إلى تحقيق الشغل المنتج، والسلم الاجتماعي، وإلى ضمان الحقوق الأساسية للأجراء؛ وقناعة بأن التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق وتحقيق التنمية البشرية وتقوية النسيج الاجتماعي ينبغي أن تتبوأ مرتبة الأولويات؛

واستمرارا لنهج أسلوب الحوار والتشاور بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وإسهاما في إعطائه دينامية جديدة؛

وفي أفق إرساء قواعد ميثاق اجتماعي جديد يحدد الأهداف التي يجب التعاقد بشأنها، والضوابط التي ينبغي احترامها، من أجل تحسين ظروف عيش المواطنين وتقوية حمايتهم الاجتماعية، وعلى الأخص الفئات ذات الدخل المحدود؛

وتمسكا بالحوار المنتظم كآلية لمعالجة القضايا الاجتماعية، بما يضمن استقرار أوضاع الأجراء والمقاولات، ويسهم في تحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي، وفي الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وتقويته؛

أبرمت الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب اتفاقا يسري مفعوله خلال ثلاث سنوات ما بين 2019 و2021، يتضمن ما يلي:

أولا: تحسين الدخل

القطاع العام:

الزيادة العامة في أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري كما يلي:

- مبلغ شهري صاف يقدر بـ 500 درهم بالنسبة للمرتبين في السلاليم 6 و7 و8 و9، وكذا في الرتب من 1 إلى 5 من السلم 10 (أو ما يعادل ذلك)، تصرف على أساس 200 درهم ابتداء من فاتح ماي 2019، و200 درهم في يناير 2020، و100 درهم في يناير 2021؛
- مبلغ شهري صاف يقدر بـ 400 درهم للمرتبين في الرتبة 6 من السلم 10 وما فوق، تصرف على أساس 200 درهم ابتداء من فاتح ماي 2019، و100 درهم في يناير 2020، و100 درهم في يناير 2021؛
- الرفع من التعويضات العائلية بـ 100 درهم عن كل طفل، في حدود ثلاثة أطفال ابتداء من فاتح يوليوز 2019.
- إحداث درجة جديدة للترقي بالنسبة للموظفين الذين ينتهي مسار ترقيتهم في السلمين 8 و9؛
- تحسين شروط الترقي بالنسبة لأساتذة التعليم الابتدائي وملحقي الاقتصاد والإدارة وكذا الملحقين التربويين المرتبين حاليا في الدرجة الثانية والذين تم توظيفهم لأول مرة في السلمين 7 و8؛
- تحسين شروط الترقي بالنسبة لأساتذة التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي وملحقي الاقتصاد والإدارة وكذا الملحقين التربويين المرتبين حاليا في السلم 9 والذين تم توظيفهم لأول مرة في نفس السلم؛
- متابعة الحوار بخصوص القضايا القطاعية والفئوية (هيئات المتصرفين والتقنيين والأطباء وغيرهم)؛
- فتح حوارات في المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي والخدماتي.

القطاع الخاص:

- الرفع من الحد الأدنى للأجور في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات في القطاع الخاص (SMIG) بنسبة 10 في المائة على سنتين، 5 في المائة ابتداء من يوليوز 2019، و5 في المائة في يوليوز 2020؛
- الرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي (SMAG) بنسبة 10 في المائة على سنتين، 5 في المائة ابتداء من يوليوز 2019، و5 في المائة في يوليوز 2020؛
- الرفع من التعويضات العائلية بـ 100 درهم عن كل طفل، في حدود ثلاثة أطفال ابتداء من فاتح يوليوز 2019.

ثانيا: مأسسة الحوار الاجتماعي وتعزيز آليات تسوية النزاعات

- إحداث آليات دائمة لمأسسة الحوار الاجتماعي واستدامته، على الشكل التالي:
  - **اللجنة العليا للتشاور**، والتي تعقد بين الحكومة والأمناء والكتاب العامين للمركزيات النقابية، ورئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بدعوة من رئيس الحكومة، بمبادرة منه أو

رئيس الحكومة

باقتراح من أحد الأطراف لدراسة القضايا والتوجهات الاقتصادية الكبرى والقرارات الاجتماعية ذات الصبغة الوطنية؛

- **اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي** التي تجتمع في دورتين؛ الأولى خلال فترة شتنبر/أكتوبر للتداول حول التوجهات الكبرى لمشروع قانون المالية للسنة الموالية، والثانية خلال مارس/أبريل لتقييم وتتبع نتائج الحوار الاجتماعي؛
- **اللجنة الجهوية والإقليمية للحوار الاجتماعي** التي تجتمع مرتين على الأقل في السنة، تحت رئاسة الوالي أو العامل أو من يمثله. هذه اللجنة، التي تتكون من ممثلي السلطات الجهوية والإقليمية وممثلي المركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، على الصعيد الجهوي والإقليمي، يعهد لها بتسوية نزاعات الشغل؛
- **لجنة القطاع العام** التي تتدارس القضايا الأفقية المشتركة ذات الصلة بالقطاع العام؛
- **لجنة القطاع الخاص** المكلفة بتدارس القضايا التي لها صلة بالقطاع الخاص.

- دعم الحوارات القطاعية بين النقابات والقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية؛
- تعزيز آليات الوساطة الاجتماعية لتسوية نزاعات الشغل، خاصة اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة وضمان حسن تسييرها وانتظام جلساتها وتتبع تنفيذ الاتفاقيات المترتبة عنها؛
- تشجيع عقد الاتفاقيات الجماعية القطاعية؛
- تعزيز الدور الرقابي لمفتشي الشغل؛
- العمل على تصفية الأجواء الاجتماعية وتسوية نزاعات الشغل ترابيا وقطاعيا.

ثالثا: تعزيز مجال التشريع والحريات النقابية

- العمل على مراجعة الفصل 288 من القانون الجنائي؛
- الالتزام بالتشاور مع جميع الشركاء الاجتماعيين حول مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب قبل برمجة دراسته من أجل المصادقة عليه بالبرلمان؛
- إطلاق التشاور بين الأطراف الثلاثة بشأن القضايا التي تخص مدونة الشغل، وفق مقاربة تروم تحقيق التوازن بين حاجيات المقاولة وبين محاربة الهشاشة في التشغيل والحفاظ على الحقوق المكتسبة للأجراء؛
- تعزيز التشاور للارتقاء بمجال الحريات النقابية؛
- التشاور بشأن قانون النقابات والمنظمات المهنية؛
- العمل على إخراج إطار قانوني خاص بحوادث الشغل في الوظيفة العمومية؛
- مواصلة التشاور بشأن مراجعة منظومة الوظيفة العمومية.

رابعا: الحماية الاجتماعية وعقود العمل

- وضع استراتيجية وطنية منسجمة في ميدان الحماية الاجتماعية، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين؛
- تحسين نظام التعويض عن فقدان الشغل وتبسيط مسطرة الاستفادة منه؛
- العمل على إخراج المرسوم المحدد للقطاعات والحالات الاستثنائية التي يمكن فيها إبرام عقد شغل محدد المدة، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين قبل نهاية سنة 2019؛
- العمل، داخل اللجنة العليا للتشاور، على دراسة المقتضيات والأحكام القانونية المتعلقة بالتشغيل المؤقت، بما يكفل حاجيات المقاولة ويضمن الحقوق الأساسية للأجراء.

خامسا: إصلاح منظومة التقاعد

- إدراج ملف التقاعد ضمن الحوار الاجتماعي؛
- إطلاق مسلسل الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد من خلال التشاور بشأن إرساء نظام للقطبين العام والخاص.

سادسا: التشاور من أجل وضع ميثاق اجتماعي

- العمل على صياغة ميثاق اجتماعي يحقق التماسك والسلم الاجتماعيين، ويرسي قواعد الحوار الاجتماعي وآلياته القانونية والمؤسساتية في إطار مقاربة تتوخى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة.

سابعا: مواصلة الحوار

- يبقى الحوار مفتوحا حول تنفيذ ما تبقى من بنود اتفاق 26 أبريل 2011 في آجال معقولة إلى جانب غيرها من القضايا المطروحة.

رئيس الحكومة

الاتحاد العام لمقاولات المغرب

الاتحاد المغربي للشغل | الاتحاد العام للشغالين بالمغرب | الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

وحرر بالرباط في: 19 شعبان 1440

الموافق لـ: 25 أبريل 2019

المملكة المغربية رئيس الحكومة